مجالس القضاء الإسلامي والدولة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

للمؤلـــف :ألان كريستلـــو

Muslim Law Courts and the French Colonial State in Algeria

By Allan Christelow

Princeton University Press,1985

أ.عبدالعزيـــز بوكـــنة

جـــامعـــة الجزائـــر

يعالج ألان كريستلو القضاء الإسلامي في الجزائر ابتداءاً من سنة1854م عندما تدخلت السلطات الأستعمارية الفرنسية مباشرة في أحكام الشريعة الأسلامية المتداولة في الجزائر.وهذا التدخل المباشر جاء عبر مراحل مختلفة وذلك من خلال المحاولات العديدة التي قامت بها الدولة الفرنسية لأخضاع المجالس القضائية الشرعية والقضاء بصفة عامة الى سيادة القانون الفرنسي ,وهذا الى غاية الحرب العالمية الأولى.

إن المجالس القضائية الأسلامية تتصدر المؤسسات الدينية الجزائرية التي أشتّد حول ماهيتها الصراع بين الجزائريين والدولة الاستعمارية الفرنسية طيلة هذه الفترة التى برزت فيها طبقة القضاة الجزائريين كقوة سياسية وثقافية في صراعها مع المحتل الفرنسي.كما شرح لنا كريستلو المحاولات العديدة(الفاشلة) التي حاول فيها القضاة الجزائريون الإمساك والمحافضة على استقلالية القضاء الإسلامي في ظل الصراع الاستعماري الشرس الذي حاولت فيه مراراً السلطات الفرنسية جعل القضاء الفرنسي هو الغاية والهدف لطمس الشخصية الوطنية الجزائرية.لكن مهما يكن من أمر,فإن المجالس القضائية الشرعية الجزائرية لعبت دوراً حاسماً في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية.

إن هذا العمل يعود حسب مؤلفه إلى سنوات السبعينات 1970م من القرن الماضي,عندما كان ألان كريستلو أستاذاً بثانوية مبارك الميلي في مدينة عنابة.وهذه التجربة-وجوده بالجزائر-أكسبته خبرةكبيرة للوقوف على المشاكل العديدة للجزائريين لإحياء القيّم الوطنية التي غابت أوغُيبت أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر،والتي يرى فيها المؤلف بأنها كانت أعنف تجربة إستعمارية في الفترة المعاصرة:" violent

colonial experiences of modern times".ويضيف قائلاً ((أني عندما بدأت دراساتي العليا،أصبح واضحاً لدي أن القضاء الإسلامي كان الحجرة الأساسية لفهم أثر التجربة الأستعمارية الفرنسية على القيم الثقافية الجزائرية.وأثناء البحث تبينت حقيقة هذه الأثار،والتي كانت فعلاً معقدة:"complex one")).

كما وجه الكاتب خالص أمنياته وتشكراته للأشخاص الذين ساعدوه في هذا البحث ،ومن بينهم الأستاذ أبو القاسم سعدالله الذي ساعده في فهم عدة أسئلة حول تطور المجتمع الجزائري ،لاسيما في جانبه الثقافي كما وجه تشكراته أيضاً الى الأستاذين: محفوظ سماتي والأستاذ مصطفى والى وآخرين.

أما عن مصادر بحثه فهي متنوعة:

Archives d'Outre –Mer.
(R.E.S.M.) in Aix –en –Provence.
Bibliotheque Nationale de Paris.
" " de L'Arsénal.
Archives des (M.A.E) et de la Défense de Paris.
B.N. d'Alger et Archives Nationales.
Archives de la Wilaya de Constantine.
Archives Nationales et B.N. de Tunisie.

بالإضافة الى إعتماده في أطروحته هذه على بعض الأعمال عن تاريخ شمال إفريقيا الموجودة في المكتبة الجامعية لجامعة بايروBayero بمدينة كانوKano بجمهورية نيجيريا.كما أشار إلى بعض الدوريات المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تناولت بصفة عامة القضاء في الجزائر مثل:

International Journal of Middle East Studies.
Revue d'histore Maghrébine .
The Maghreb Review.

لقد جاء الكتاب على شكل **مقدمة وتسعة فصولٍ**.

تناول فيها ألان كريستلو عدة نقاطٍ،نوجزها فيما يلي:

إن القضاء الإسلامي ظل جزءاً أساسياً من الشريعة الإسلامية،وإن أي تهديد له رأى فيه المسلمون بأنه مرحلة خطيرة ،وأن المحاولات العديدة لتطبيق القوانين الفرنسية عليهم جاءت لأرغامهم على ترك معتقدهم.ومادام الحاكم الفرنسي له الحق والإلتزام obligation في تعيين القضاة (ربما من خارج هذه الطبقة)،ومع ذلك تبقى طبقة العلماء هي أساس المجتمع الإسلامي لأن لها سلطة مستقلة ودراية وخبرة بالشريعة الإسلامية أكثر من غيرها.

وبالتالي ظلت هي الحكم arbiters في المحافظة على القيم الإسلامية .وإن كانت هذه السياسة الاستعمارية لم تخص الجزائر وحدها،وإنما أمتدت من المغرب الأقصى إلى أندونسيا بأقصى الشرق. لكن مع ذلك تبقى الجزائر حالة خاصة،حيث أثر عليها الحكم الفرنسي الأستعماري المباشرأكثر من غيرها.كما أن الحوادث التي عرفتها الجزائر في تاريخها المعاصر،خاصة خلال مراحل المقاومة الشعبية للتخلص من الأستعمار الفرنسي ،كانت أكثر عنفاً وأكثر من أية دولة أخرى في أفريقيا أو آسيا.وهذه السياسة الأستعمارية يراها المؤلف بأنها بدأت مع سنوات الثمانينيات من القرن 19م ،حيث بدأت بحملات كبيرة منظمة قادها المستوطنون والقضاة الفرنسون الذين حاولوا القضاء على المجالس القضائية الإسلامية"Muslim courts" والمدارس القانونية للشريعة الإسلامية ومنعها من أداء واجباتها القضائية ،وبالتالي جعلها برمتها تحت أيدي السلطات الفرنسية والقضاء الفرنسي.أما التحدي لهذه السياسة

الاستعمارية الفرنسية التعسفية فقد جاء من قبل المسلمين الجزائريين لاسيما من قبل أعيان المدن الذين زاد غضبهم واحتجاجاتهم لفترة طويلة من الزمن ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

ويتساءل كريستلو حول كيفيّة حدوث هذه التغيرات ؟وكيف حاولت الدولة الفرنسية تغيير الأحكام القضائية الشرعية؟وكيف أثرت في الزعامات الدينية الجزائرية وأيضاً في العلاقات بينهم وبين الدولة الاستعمارية؟كما عالج أيضاً نتائج هذه السياسة الاستعمارية وأثرها على النظام القضائي الإسلامي عند الجزائريين .وفي هذا المقام يرى المؤلف بأن هذا الأثر اختلف من منطقة لأخرى.فعلى سبيل المثال يرى أن الشرق الجزائري حافظ إلى حدٍ ما على سلطة "واستقلالية" النظام القضائي الإسلامي وذلك باتباع سياسة "modus vivendi"،في حين أن منطقة الغرب الجزائري كانت أكثر تأثراً بالقوانين الغربية (الرومانية)،مما أحدث أزمة خانقة بالمنطقة"severe crisis" وهذا الرفض تزعمته طبقة الأشراف لاسيما بمنطقة معسكر،والتي سيطر أشرافها من العلماء سيطرة واضحة على المجالس القضائية المحليّة.أما في الشرق الجزائري ،فمثلاً عندما اندلعت ثورة -1865م برزت طبقة العلماء على الساحة الوطنية أو المحلية. في الشرق مثلاً، كانت ممثلة في القاضي المكي بن باديس ،قاضي قسنطينة،وعبد القادر المجاوي.

أما فصول البحث 9 فتناول فيها المؤلف كريستلو النقاط التالية:

الفصل 01 ص ص: 28-42

The Geographical and historical context and the lines of institutional change.

الأطار الجغرافي والتاريخي وخطوط التغيير المؤسساتي

وعالج فيه الإطار الزماني والجغرافي الذي شملته هذه الدراسة الأكادمية،مثلاً الاختلاف بين الشرق والغرب الجزائري ،وأيضاً الاختلاف في الأفكار بين الزعامات الدينية أنفسهم ،وعلاقاتهم بالدولة الفرنسية. الى جانب سعي السلطات الاستعمارية الفرنسية الرسمية للتدخل في المسائل القضائية الشرعية، كما قدم لنا أمثلة عن الفترة العثمانية وأيضاً عن بداية فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

الفصل 2:ص 43-84

Sainty Justice :The Majlis of Mascara,1853-1856.

القضاء المقدس :مجلس معسكر 1853-1856

حاول كريستلو التركيز في هذا الفصل على منطقة معسكر – حيث ظهرت دولة الأمير عبد القادر–وعلى المسائل القضائية ،خاصة بعد سنة 1856م وهي السنة التي تدخلت فيها السلطات الاستعمارية مباشرة في المسائل القضائية الشرعية،وبالتالي فتحت أزمة حادة بالمنطقة حيث كان لنخبة الأشراف فيها دوركبير،الى جانب معالجتة أثر ودور الشريعة الإسلامية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة.

ومن أشراف المنطقة ذكر لنا مثلاً:سيدي علي الشارف،وسيدي دحو،والقاضي الطيب بن المختار الذي كان عضواً بمجلس قضاء معسكر،أي قاضياً تحت الحكم الفرنسي ،ومحمد بلقاضي،الذي كان قاضياً بوهران.كما تعدت معالجته–الجغرافية –لمنطقة معسكر الى مناطق

أخرى:كسهول غريس، وتيهرت ،وتلمسان.وذكر لنا الإخوة ماحي ومحمدبن معاشو بني محمد بن التهامي الذي كان قاضياً على أهل غريس.ومن أقاربه أيضاً ذكر لنا المؤلف،المُوفق ولد الماحي بن معاشو ،الذي كان كاتباً عند الأمير عبد القادر.

الفصل 3 ص ص 82-106

The Urban Milieu:social "Decadence" and its Judicial underpinnings.

الوسط الحضري:"الانهيار"الاجتماعي والقضاء الأساسي

وعالج فيه المحيط الاجتماعي والتباين الحاد بين منطقة معسكر،والحواضر أو المدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة أو قسنطينة.ومادته الأساسية في هذا المبحث هي السجلات المدنية للمكاتب العربية"Bureaux Arabes"،خاصة من الفترة الممتدة ما بين 1858-1850م.ودراسة هذه السجلات تُوضح للقارئ أهمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق وخاصة أثرها في "ملامح" character طبقة النخبة في الحواضر أو المدن.ويرى الباحث أن هنالك علاقة بين طبيعة وقوانين الشريعة الإسلامية التي سنّها وحكم بها القضاة في المدن،وبين عقلية الحياة الاجتماعية الفردية التي أثرت هي الأُخرى في هذه القوانين والأحكام الشرعية.

الفصل 4: ص ص 107-133

Muslim Legists and the "Moral conquest"

المشرعون المسلمون "والاحتلال الفكري"

طرح في هذا الفصل بعض الأفكار للشريعة الأسلامية عند بعض الوجوه الفاعلة داخل مجالس القضاء الإسلامي الجزائري،ومواقفها من بعض القضايا (الشرعية) التي حاولت السلطات الاستعمارية تطبيقها أو على الأقل فرضها على الجزائريين وانتقاد هذه السلطات لبعض الممارسات الإسلامية:كتجارة العبيد،نظام الأسرة أو المرأة، ومعاملة الأيتام.وينتهي الكاتب إلى القول بأن معظم المستعمرين رأوا بأن أغلبية رجال الدين أو العلماء الجزائريين ظلوا "محافظين"،وقلة قليلة منهم من حاول "عصرنة "الشريعة الإسلامية.أو "أحباب الترقي" "Amis du progrès"كما سُموا وقت ذاك،وكانوا من أهل الفتوى والقضاة والعلماء.وذكر لنا بعض العلماء الذين كانوا على رأس المجالس القضائية في المدن:كالسيد حميدة بن العمّالي ،القاضي المالكي بالعاصمة،والسيد محمد العياشي بن بورنو،مفتي مستغانم،ومحمد لرقش قاضي عنابة.أما من قضاة مكتب العرب (بلقاسم البوُزاغيّ قاضي الشلف ،حسن بريهمات قاضي البليدة ،وأحمد بن عياد قاضي تلمسان .أما أساتذة أو "شيوخ"المدارس الفرنسية، فذكر لنا الطاهر بن غراس بتلمسان ،الحاج أحمد المُبارك والمكي بن البُوطالبي بقسنطينة.كما يعتبر الباحث بأن حسن بريهمات كان من أنصار "عصرنة " الشريعة الإسلامية ،حيث كان الوحيد الذي عين سنة1867م بالمجلس الفرنسي الأعلى للقضاء.ويعود أصل بريهمات الى أسرة عريقة سكنت البليدة ثم انتقلت إلى العاصمة ،حيث أصبح مديراً لمدرسة في الجزائر.ونظراً لهذه الخدمات

التي قدمها مدحته السلطات الإستعمارية على أفكاره وذكائه وعلى حبه للعصرّنة"modernism" والتطور"progress".

الفصل 5: ص ص :134-164

Intervention and crisis 1854-1859

التدخل والأزمـــة 1854-1859

يعالج الباحث في هذا الفصل الأزمة التي عرفتها المجالس القضائية في الغرب الجزائري وركز فيه على مجلس معـــسكر والأزمـــة الـــتي أصابته من خلال سعي السلطات الاستعمارية إلى معارضـــة تأســـيس مجالس إسلامية قضائية مستقلة خاصة بالجزائريين أي مستقلة عن القضاء الأستعماري الفرنسي. وعلى أي حال عملت السلطات الفرنسية علـــى إلغائها.

أما الفصل 6: ص ص165-187

From crisis to Rebellion to Compromise ,1860-1866

من الأزمة الى الثورة ،الى التسوية1860-1866

جاء في هذا الفصل ردود الأفعال التي أقدم عليها الجزائريـــون عندما أقدمت السلطات الفرنسية على إلغاء هـــذه المجـــالس الشـــرعية الإسلامية وهي الخطوة التي أدت إلى قيام ثورة 1864-1865م التي استغلها العلماء للدعوة إلى استقلالية القضاء وإلى معارضة تـــدخل الســـلطات الاستعمارية في الشؤون الثقافية للجزائريين.أما مصادره في كتابة هـــذين الفصلين ،فهي سجلات الإدارة العسكرية الحربية ،وسجلات المداولات التي كانت تجري في المجالس العامة "Conseils Généraux".

الفصل 7:ص ص :188-222

Those who succeeded.

اولئك الذين نجحوا

عالج في هذا الفصل أثار قانون 11 جويلية 1877م الذي فتح الباب للترشح للجزائريين لمنصب القضاء،وهذا عبر إجراء مسابقات "وطنية".ويرى المؤلف أن هناك فرقاً واضحاً بين ما كان يجري في منطقة قسنطينة وبقية المناطق في الجزائر.

في الفصل 8: ص ص 223-243

Toward a difinitive compromise:politics and the Muslim court question in the 1880's

في اتجاه التسوية النهائية:السياسات ومسألة المجلس الإسلامي سنة 1880م

تناول فيه الباحث المجالس الإسلامية التي تحولت الى قضية سياسية في الثمانيات من القرن 19م عند الجزائريين ،وفتحت الباب لهم للمطالبة بحقوقهم السياسية ،وكيف قامت التعبئة الشعبية في قسنطينة على أيدي أعيان المدينة والتي جاءت كردٍ على انتقادات المستوطنيين "colons" لمجالسهم القضائية الإسلامية.

في الفصل 9: ص ص244-261

The Aftermath:Algerians as colonialists and Frenchmen as 'ulama.

الأثار:الجزائريين كمستوطنين والفرنسين "كعلماء"

تحدث فيه الكاتب عن الفترة الممتدة ما بين سنة 1892م الى الحرب العالمية الأولى ،وأيضاً عن تلاشي أحلام العلماء الجزائريين في عدم استغلال الفرنسيين لتلك الظروف النابعة عن نوايا خالصة للحوار ما بين الجزائريين المسلمين والفرنسين .وهذا الأمل تلاشى عندما أقدمت السلطات الاستعمارية على تعيين لجنة خاصة لتدوين قوانين الشريعة

الإسلامية ،والتي أوكلت مهمتها إلى بعض عناصرها من الفرنسيين "المتخصصين" في القضاء والشريعة الإسلامية! لكن يرى ألان كريستلو أنه رغم ذلك لم تفلح الدولة الفرنسية ،ممثلة في سلطاتها الرسمية في تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع.

وأخيراً ختم الكتاب بحثه الأكاديمي بخاتمة جاءت في عددٍ من الصفحات ص ص 262-274 وأضاف إليها ببليوغرافيا ومصادر أرشيفية.والكتاب جدير بالقراءة بنقله إلى اللغة العربية، لأثراء البحث التاريخي.وهذا ما رأى فيه من أهل التخصص،أمثال الأستاذ أبو القاسم .

أ قوال وأراء عن مرسوم 1854م

جاء في ص 137 من مؤلف كريستلو ما يلي:

((**The political context of the decree is marked by two major events:the submission of the major resistance leaders,، عبد القادر والجاج أحمد باي (in1847 and 1848)،and the outbreak of the Crimean War in 1854.))**

((**إن الظروف السياسية التي ظهر فيها هذا المرسوم،اتسمت بحادثين أساسيين:خضوع زعماء مقاومتين كبيرتين،الأمير عبدالقادر والحاج أحمد باي(1847-1848)واندلاع حرب كريميو سنة 1854م**))

أما مقرر المرسوم فيعلل صدور هذا المرسوم "لمعالجة البلبلة الناتجة عن تعاقب المقايس الجزئية التي أنتجت اشتباك السلطات القضائية والإدارية "...ويضيف أيضاً " إن الشريعة الإسلامية تحتوي على كثير من الغموض وتباين كبير في الآراء في نقاط هامة ، ولإقامة وحدة قضائية رأينا ضرورة إنشاء تحت سلطة الحاكم العام –مجلس القضائي الإسلامي– Conseil de

jurisprudence musulmanوهو ليس سلطة قضائية من الدرجة الثالثة ،أنه مجلس استشاري للنظر في النقاط الغامضة في الشريعة الإسلامية ،وأننا نأمل نتائج جيدة من هذه الهيئة .))

تعليق:

إن ضرب جهاز القضاء الإسلامي ،والمحاولات المستمرة للسلطات الفرنسية تحريفه عن مساره الذي يعود إلى جذور تاريخ هذه الأمة التي أخذت الإسلام عقيدة والمذهب المالكي شريعة وقضاءاَ

يبدو أنه أغضب الساسة الفرنسين والعسكرين،وراحوا يعملون وفق ما تقتضيه السياسة التعسفية، المنطلقة من خلفيات استشراقية استعمارية .هذه الخلفيات التي تبنها فيما بعد بعض "منظري" مدرسة التاريخ الإستعماري التي ينطلق منهاAndré Canac وغيره. فالدارس لكتاب هذا الأخير لامحالة أنه يدرك جيداً تلك القضايا التي طرحها وللأسف الشديد والتي يعتبرها كمسلمات ،في حين أن الأمر لم يكن كذلك.واعتقد إن لم أبالغ أن "أفكاره" لاتصلح حتى كفرضيات.فهو يرى أن في الجزائر مجموعة من الأجناس والحضارات التي تختلف في معاملاتها القضائية ،وأن ما وصل اليه التظام القضائي "الفرنسي "هو جهد وثمرة "التقاء" القانون المدني الفرنسي مع الشريعة الإسلامية والتقاليد المحلية،ويعتبر جازماً أن الشريعة الإسلامية غير قابلة للتطور والتحديث أو الحداثة !